

مذكرة إعلامية: الدورة الخامسة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية
بروتوكول عن الاتجار غير المشروع
جنيف، 29 مارس إلى 4 أبريل 2012

الجرائم (الجزء الرابع)، والتعاون الدولي (الجزء الخامس)

مفتاح التوصيات

- إذا قررت الأطراف أن تحتفظ بالأحكام البالغة الأهمية بشأن تبادل المساعدة القانونية (المادة 30) والتسليم المتبادل بين البلدان للخارجين عن القانون (المادتان 30 و 31) ينبغي أن يكون النص أقرب ما يكون إلى الاتفاقيات القائمة مبدئياً في UNTOC من أجل تجنب إضعافها؛
- يجب أن يتم تعديل المادة 12 (ج) لإزالة المراجع التي تشير إلى تزييف منتجات التبغ - وهي انتهاك العلامات التجارية في صناعة التبغ. وكما تنص المسودة، فإن مخاطر الموارد تحول الموارد الاستثمارية من كونها غير كافية إلى قضايا الملكية الفكرية التي هي خارجة عن أغراض هذا البروتوكول؛
- وينبغي أيضاً أن يتم تعديل المادة (12) لخلق المزيد من اليقين فيما يتعلق بإذا كان ينبغي أو لا ينبغي الحث على حملة المساعدة القانونية المتبادلة والإلتزام بالتسليم المتبادل بين البلدان للخارجين عن القانون

المقدمة

كانت هناك مناقشات مطولة في الماضي في INBs ، وكان آخرها ضمن فريق العمل الغير رسمي حول قضايا العدالة الجنائية. وعلى وجه الخصوص، فقد ناقشت الأطراف موضوع العناصر المدمجة في الاتجار الغير مشروع والتي تحتاج أن يتم تجريمها، وكيفية تقديم المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) والعمل بأحكام التسليم المتبادل للمجرمين.

جادلت FCA في الماضي بأن الأحكام الواسعة النطاق التي لـ MLA والتسليم المتبادل للمجرمين ليست ضرورية إذا تم وضع مسودة البروتوكول التي يتم من خلالها تحريك الأحكام ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الأوطان (UNTOC) . واستناداً إلى تقرير من فريق العمل الغير رسمي (FCTC/COP/INT-IT/5/3) تبين أن الأطراف لن تتبع تلك التوصيات، من جهة بسبب مخاوف من أن ذلك من شأنه أن يضع أطراف ITP الذين ليسوا ضمن أطراف UNTOC خارجاً. ومع ذلك، فقد اتفق فريق العمل على أنه من الضروري ألا ينبغي الخروج من اللغة المستخدمة في الإتفاقيات التي كانت في الوقت السابق (1). وهذا مبدأ مهم، حيث سيكون من المؤسف جداً أن تقلل ITP من التواصل مع MLA والحصول على المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين للدول التي هي أطراف في ITP و UNTOC على حد سواء.

(1) انظر الاقتراح رقم 3 في تقرير فريق العمل الغير رسمي - FCTC/COP/INT-IT/5/3

المادة 12: سلوك غير قانوني بما في ذلك الجرائم الجنائية

كما هو الوضع الحالي لمشروع البروتوكول، يتم حث MLA وأحكام التسليم المتبادل للمجرمين (المواد 30-32) (2) من قبل لجنة الجرائم الجنائية "التي أنشئت وفقا للمادة 12". ولم يكن مشارا في المادة (12) إلى مجموعة العمل الغير رسمية للمناقشة، ومما يؤسف له أن الصيغة الحالية تعد مشكلة من عدة نواح.

ويتضمن مشروع المادة 12.1 سردا من الإجراءات التي تلزم الأطراف على تجريمها قانونيا. وقد وفرت FCA سابقا تعليقات واسعة النطاق في هذه القائمة (3). والأمر الأكثر إلحاحا للإصلاح، في رأينا، هو 12.1 (ج). ويعتبر تزوير منتجات التبغ في هذا البروتوكول ذات صلة فقط إلى كون تجارة هذه المنتجات تضعف من الصحة العامة، ولا سيما من خلال التهرب من الضرائب (والتي يتم التعامل معها وفقا لـ 12.1 (أ) و 12.1 (ب)). ولا ينبغي أن تستخدم موارد الصحة العامة لحماية "حقوق الملكية الفكرية" التي لمنتجات التبغ، والتي يتم التعامل معها من قبل غيرها من الأجهزة الدولية، مثل الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS). وينطبق الأمر نفسه على تزييف التعبئة والتغليف - حيث يفترض وضع العلامة التجارية للتعبئة والتغليف دون الحصول على إذن من مالك العلامة التجارية، فهو أيضا ليس بواضح ما قد يعني تصنيع معدات مزيفة.

ومن وجهة نظرنا، يمكن وينبغي حذف 12.1 (ج) (ط) في مجملها - وبالإشارة إلى "التزوير ... طوابع مالية قابلة للتطبيق" فهي ليست لها علاقة بما تبقى من البنود التي تتعلق بحقوق الملكية الفكرية الخاصة، وعلى أي حال فقد تم تناولها بمزيد من التفصيل في 12.1 (ج) (3)

كل هذا قد يعني منطقيًا تعديل 12.1 (ج) (2)، كما أن الصيغة المعدلة قد تفهم على أنها "البيع بالجملة والسمسرة، والبيع والنقل وتوزيع وتخزين وشحن واستيراد أو تصدير طوابع مالية مزورة أو مزيفة أو علامات تعريف فريدة من نوعها، أو أي نوع مطلوب من العلامات أو الملصقات الأخرى.

وفي مشروع المادة 12.3، هناك مشكلة في الصياغة ظلت قائمة لفترة طويلة: كما ورد في الصياغة الحالية، فإن هذه البنود قد تشير إلى طلب ترسيخ عائدات أي نوع من أنواع الجرائم كجرائم جنائية، سواء كانت أو لم يكن لها صلة بالاتجار غير المشروع في التبغ. ويبدو أن المادة 12.5 قد تم تصميمها لتضييق نطاق المادة 12.3 (والتي تم نسخها إلى حد كبير من UNTOC)، ولكن في معناها الحرفي تطلب من الأطراف ببساطة أن تدرج أنواعا معينة من الجرائم بين الجرائم المعلن عنها في بنود عائدات الجرائم. ولحل مشكلة هذه الصياغة، اقترحت FCA الآتي:

- يستعاض في 12.3 (أ) و (ب) و (ج)، عن عبارة "عائدات الجريمة" بـ "عائدات الجريمة الجنائية وفقا للفقرة 2 أو 4 من هذه المادة"، و
- حذف 12.5.

(2) هناك عدد من المواد الأخرى تعتمد أيضا على المادة 12، بما في ذلك المادة 16 بشأن الضبط والمصادرة والمادة 26 بشأن الاختصاص.

(3) انظر "التعليقات على النص التفاوضي لبروتوكول القضاء على التجارة غير المشروعة في منتجات التبغ ومقترحات صياغة المجموعات 1 و 2 (وثائق FCTC/COP/INB-IT/3/5 Rev.1؛ FCTC / COP / INB-IT / 4/3؛ FCTC/COP/INB-IT/4/4) * . متاح على الانترنت على العنوان التالي: <http://tinyurl.com/7f2ep6t>.

وثمة مسألة أكثر صعوبة للإصلاح هو التفاعل بين الجرائم الجنائية وفقا للـ12.2 و 12.3 و 12.4 وبقية الأجزاء الرابع والخامس. وكما هو عليه، يتم إعطاء كل طرف من الأطراف سلطة تقديرية كاملة على أشكال السلوك الغير مشروعة التي ترغب في أن تصنف في عداد الجرائم الجنائية. ويمكن النظر إلى هذا التقدير باعتباره شكلا من أشكال المرونة اللازمة لوضع صيغة مقبولة عبر مجموعة واسعة من النظم القانونية. ومع ذلك، فإن ذلك يعني، أولا، أن نطاق الالتزامات المنصوص عليها في أجزاء الرابع والخامس ستكون مختلفة من طرف إلى آخر (أولئك الذين يجرمون الأفعال الغير مشروعة سيكون لهم التزامات أكثر)، وثانيا، أن الطرف الطالب المساعدة لن يكون سهلا عليه معرفة ما إذا كان يحق له الحصول على المساعدة أم لا.

هناك ثلاثة حلول ممكنة لهذه الصعوبة:

1- محاولة الحصول على اتفاق حول شكل السلوك الغير قانوني الذي يجب تصنيفه ضمن الجرائم الجنائية. وقد يكون من المستبعد جدا أن ينجح هذا النهج في ذلك الوقت القصير المتاح للتفاوض في INB5 ؛

2- محاولة إدخال قدر من اليقين من خلال الاعتماد على مشروع المادة 1.14 (التي تعرف "الجريمة الخطيرة"). ويمكن لبنود التعاون الدولي في الأحكام الواردة في الجزء الخامس أن تكون مرتبطة بشكل واضح بالجريمة الخطيرة فقط، متشيا مع ممارسة أغلبية معاهدات التسليم المتبادل للمجرمين. وقد اقترح فريق العمل الغير رسمي (النقطة الثالثة تحت اقتراح 3) أن تعطى الأطراف إمكانية اختيار "الجريمة الخطيرة" كنقطة بداية، (مدة العقوبة القصوى أربع سنوات على الأقل)، أو أقل بعض الشيء من نقطة البداية، والتي يجب عليهم إخطار الأمانة بذلك.

3- البقاء مع الترتيبات الحالية، لكن ذلك يتطلب من جميع الأطراف إبلاغ الأمانة عن أي شكل من أشكال السلوك الغير المشروع التي وردت في 1،12، يعتبرونه مخالفات جنائية، وذلك لتمكين الأطراف الأخرى معرفة الوقت الذي يتوقع فيه التعاون المتبادل بينهم. ويجب وضع بعض الإعتبارات في إمكانية وجود أعباء إدارية ذات الصلة.

وفي رأي FCA، فإن استخدام نقطة البداية لـ "الجريمة الخطيرة"، أي الخيار الثاني، يكون هو النهج الأكثر عملية، حيث يكون مطابقا لتلك المستخدم في الأجهزة الدولية الأخرى.